

مجلة شهرية تصدر كل شهر العدد الـ (١٨) يناير ٢٠٢١

اكتفاء

الاقتصادية



الهيئة العامة للإستثمار
General Investment Authority

منتحنا
المحلي
تلبية
لاحتياجاتنا
وتعيز عن
هويتنا

دعم المنتج
المحلي.
نواة النمو
الاقتصادي
الوطني

خبراء وباحثون
ر "اكتفاء"

الإنتاج المحلي يعني الاكتفاء
الذاتي ويعني الاستقلال عن
التبعية الاقتصادية والتحصير من
الهيمنة الأجنبية وله أثر كبير
ليس في تحسين أوضاع
المجتمع بل في تحسين
الاقتصاد الوطني والقاعدة
الأساسية المثبتة لأي اقتصاد
وطني قوي

تصدرها جمعية الارتقاء التنموية الاجتماعية

اليمن فرص واعدة
Yemen rising opportunities



072019072020

ملاحم عامة عن الإنتاج العلمي في اليمن (١)

بقلم د/ خليل الخطيب
أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد - جامعة صنعاء
مدير عام دراسات وأبحاث التعليم العالي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يحظى البحث العلمي باهتمام الحكومات والشعوب في مختلف البلدان، حيث أصبح واحداً من المجالات المهمة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة، وتتغلب على جميع المشكلات التي تواجهها بطرق علمية، فهو حجر الزاوية في مسيرة تنمية المجتمعات، والأساس لكل الخطط والاستراتيجيات وما ينبثق عنها من برامج تنموية وتطبيقية. ولقد أدركت الدول أهمية البحث العلمي وعظم دوره في التقدم والتنمية، ومدى الحاجة الماسة إليه في وقتنا الحاضر، حيث أصبح العالم في سبيل دائم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة، والتحول إلى اقتصاديات المعرفة، مما يتطلب إعادة النظر في سياسات واستراتيجيات الدولة، وزيادة الاهتمام به على المستوى الوطني، وعلى مستوى المؤسسات والأفراد.



وعن علاقة البحث العلمي بصناعة القرار والتنمية، يقول البروفيسور اليمني أ.د/ عبد اللطيف حيدر، «إن هناك اختلافاً في الثقافة بين الباحثين والمسؤولين عن التنمية، لذلك لا بد من الأخذ بالآليات المناسبة لتحقيق درجة عالية من التواصل وبناء علاقات عمل بناءة بينهم، سعياً لتحقيق أهداف التنمية؛ إذ إن البحث العلمي يصنع المعرفة، بينما التنمية تطبق المعرفة بما يعود بالنفع المباشر على البلد. كما أن تطبيق المعرفة الجديدة يتطلب استثماراً مناسباً في البحث التطبيق وتطويره، باعتبار أن التنمية التي لا تأخذ بالبحث العلمي عمياء، والبحث العلمي غير المرتبط بالتنمية أصم. (١).

الاستثمار في البحث العلمي والإنتاج المعرفي مدخل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وأهداف الرؤية الوطنية ٢٠٢٠

تضمنت الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ٢٠٢٠، عدداً من المحاور، وكان محور الابتكار والابتداع والمعرفة والبحث العلمي، من محاورها الأساسية، وتتلخص الغاية من المحور؛ في «إيجاد أجيال مبتكرة ومبدعة تسعى للتنمية المعرفية، منتجة للمعرفة والتقنية تخدم مجتمعها، وتدعم تطور الدولة ونموها». ومن مبادرات الرؤية في مجال البحث العلمي: إنشاء منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجي، ودعم وتشجيع البحث العلمي من خلال رفع حصة البحث العلمي من الناتج القومي وتكوين صناديق دعم البحث العلمي، وتوفير وتطوير البنية التحتية ذات العلاقة بالبحث العلمي، والتجسير بين مخرجات مؤسسات البحث العلمي والتنمية (٢). ولذا توصف العلاقة بين الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية بأنها علاقة بنائية متكاملة ومتراصة.



وتتبع أهمية البحث العلمي لصانع القرار، من منطلق أن البحث العلمي يقدم بيانات ومعلومات على شكل نتائج وتوصيات بحثية، يحتاج إليها صانع القرار في مواضع كثيرة، وتساعد القادة على التنبؤ بالمستقبل القريب والبعيد، ويساعد القطاعات الخدمية والانتاجية أيضاً على التعرف على مشاكلها والحلول المقترحة لمعالجتها، إضافة إلى تمكين المجتمع من معرفة الاكتشافات والاختراعات المبتكرة في مختلف أنحاء العالم، إنه باختصار وسيلة فعالة لأي صانع قرار أو مجتمع للانتقال إلى مستقبل أفضل، وتحسين حياة الناس بصورة عامة، على اعتبار أن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي هو من أرقى أنواع الاستثمار. وفي اليمن فقد شهد العام ١٩٧٠ ميلاد أول جامعتين يمينيتين، وهما جامعتا صنعاء وعدن، تلا ذلك تأسيس عدد من الجامعات الحكومية والخاصة في مختلف محافظات الجمهورية، وشهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن توسعاً كبيراً، من جميع النواحي، حيث بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي حتى عام ٢٠٢٠ حوالي (٧٥) جامعة وكلية مع الفروع في معظم المحافظات، منها (١٣) جامعة حكومية، و(٦٢) أهلية، نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي. وباستقراء البيانات الأولية حول الإنتاج العلمي اليمني، يتضح أن لدينا في اليمن إنتاجاً علمياً أكثر من بعض الدول المماثلة لنا اقتصادياً وتعليمياً وثقافياً، ولكن نعاني من ضعف النشر العلمي المميز، وتحتل اليمن حالياً المرتبة السابعة عشرة عربياً، ولو تم رفع الإنتاج العلمي على الأنترنت، ومواقع الجامعات، وأدرجت المجالات العلمية اليمنية ضمن قواعد البيانات الدولية، لارتفع تصنيف الجامعات اليمنية، وحازت اليمن على مرتبة أفضل عربياً، وقد تصبح ضمن الخمس مراتب الأولى بسهولة ويسر خلال فترة وجيزة. وهذا الأمر يتطلب تخصيص موازنة كافية للبحث العلمي، وتوفير المتطلبات اللازمة لقطاع البحث العلمي، ولمركز تقنية معلومات التعليم العالي والمركز الوطني للمعلومات، وللجامعات، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الحكومية والخاصة، وتحديد مع قطاع الاتصالات والتكنولوجيا.